المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/02/2014

إدريس لشكر في زيارة للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالبيضاء

16/06/633

ت: المساوي

قام ادريس لشكر، الكاتب الاول الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بزيارة للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، حيث قام بجولات تفقدية لمجموعة من الأروقة ودور النشر منها: الرواق الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الانسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ورواق مجلس الجالية المغربية بالخارج ورواق «بيت مال القدس». وكان الكاتب الأول مصحوبا في زيارته بكل من اعضاء المكتب السياسي بديعة الراضي، حنان رحاب، كمال الديساوي، وابراهيم الباعمراني عضو اللجنة الادارية ورئيس لجنة الاعلام والتواصل للحزب..

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال في خدمة المدرسة العمومية بوزان

6 Uo633

محمد حمضي

تحت شعار « دور أندية حقوق الإنسان في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان » ، احتضن الفضاء الرحب للمركز الثقافي الاجتماعي للقرب فعاليات اليوم الدراسي المنظم بتعاون بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، ونيابة وزارة التربية الوطنية بوزان ، والمجلس الإقليمي ، لفائدة منسقي ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الإنسان التي تحتن المؤسسات التعليمية بثانويات الإقليم بجرعات من نسائم العصر تساهم في تنشيط أوصال الحياة المدرسية .

فقرات برنامج اليوم الدراسي انطلقت بجلسة افتتاحية تابع اشغالها كشكول من الفعاليات التربوية والمدنية والحقوقية والنقابية ، وتناول فيها الكلمة كل من عزيزة الحشالفة النائبة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية التي افادت بان هذه الورشة التكوينية تدخل في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة التي تجمع اكاديمية التربية والتكوين بالجهة ، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان منذ مطلع الموسم الدراسي الحالي ، وذلك من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في أوساط الناشئة وتمكين هذه الأخيرة من تشرب القيم التي تتقاسمها البشرية كونيا وتعكسها المواثيق الدولية ، وذلك كله في أفق ربح المشروع الديمقراطي الحداثي الذي يقوده ملك البلاد . ممثل المجلس الإقليمي أبدى في كلمته المقتضبة ، استعداد كل مكونات المؤسسة التي يمثلها من أجل الإرتقاء بهذا التعاون بما يسمح بصياغة برامج مشتركة تربي أجيال المدرسة العمومية على الديمقراطية .

سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية اختارت الجلسة الإفتتاحية لهذا

صورة جماعية خلال الزيارة

اليوم الدراسي للتعريف باختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وآلياته الجهوية ، حيث أشارت إلى أن الأمر يتعلق بمؤسسة وطنية صنفها الدستور في فصله 161 ضمن مؤسسات الحكامة ، وتعتمد في معمارها على مبادئ باريس ، وتشتغل على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، وإثراء الفكر والديمقراطية . وذكرت في معرض حديثها بالسياق العام الذي جاء فيه المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في مطلع تسعينات القرن الماضي ، والمراحل التي قطعها المغرب من أجل إرساء قواعد دولة الحق والقانون ، بعد أن كان قد أطلق مسلسل المصالحة والإنصاف ، وجبر الضرر الفردي والجماعي الذي لحق بلادنا خلال فترة حالكة من تاريخنا المعاصر ، وهي الفترة التي اصطلح على نعتها بزمن الرصاص . وختمت الرئيسة مداخلتها باهم الأوراش التي فتحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والحضور المكثف لأليته الجهوية بالشمال، تعلق الأمر بالحماية أو بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان ، وهو الحضور الذي كان لإقليم وزان فيه حصة الأسد .

الفقرات الداخلية لهذا اليوم الدراسي تمحورت بالأساس حول " دور الأندية التربوية في تنشيط الحياة المدرسية " قدم خطوط هذه الفقرة نجيب ركالة رئيس مصلحة تدبير الحياة المدرسية بنيابة وزان الذي أعاد التذكير بالمذكرات الوزارية التي تعرف بالأندية التربوية وأنواعها والقوانين المنظمة لها ، مؤكدا بان أندية حقوق الإنسان والمواطنة هي أم الأندية التي تنعش الحياة المدرسة . أما الفاعلة الحقوقية فاطمة المغاري فاشتغلت على موضوع " دور نوادي حقوق الإنسان في تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان " . وفي هذا الإطار دعت إلى تقوية قدرات منسقي ومنسقات أندية حقوق الإنسان على اعتبار بان الموضوع ليس سهلا كما قد يتصوره البعض ، وان هذه التقوية ستسمح بالانسياب السهل لثقافة حقوق الإنسان في الوسط التربوي بكل متدخليه .

ولأن هذا اليوم الدراسي يدخل في إطار تفعيل بنود اتفاقية الشراكة السالفة الذكر ، فقد سافرت فوق سطح بنودها رفقة منسقي ومنسقي المؤسسات التعليمية الثانوية بإقليم وزان ، سعاد النجار الإطار باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، حيث سلطت كتلة من الأنوار على أهم بنودها .

بعد وفاة شاب اعتقله أمن آسفي،

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبعث لجنة تقصٍّ

4/1/0633

م. دهنون

أوفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لجنة للتقصي في حالة وفاة الشاب صلاح الدين الساكي الذي كان رهن الحراسة النظرية في ولاية الأمن بآسفي .. وتوفي بعد دخوله مباشرة إلى مستشفى محمد الخامس بالمدينة .

لجنة التقصي استمعت إلى كل الأطراف المعنية بهذا الملف .. ابتداء من والي الأمن و مسؤولين أمنيين آخرين وعائلة الشاب المتوفى في انتظار رفع تقرير موضوعي جامع لكل الحقائق .

الجريدة وفي ملاحقتها لكل التفاصيل المحيطة بالوفاة، اتصلت بمسؤول داخل مندوبية الصحة ، الذي أكد على أن الشاب صلاح كان يعاني من أزمة ربو حادة لم تنفع معها كل التدخلات الطبية المستعجلة وأن جسده لم يكن يحمل أية آثار للضرب.

ومن جانب ثان قال مسؤول أمني إن كاميرات ولاية الأمن تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الشاب خرج سليما معافى على رجليه في اتجاه سيارة الوقاية المدنية التي أقلته إلى المركز الاستشفائي محمد الخامس بآسفي.. وهذا حسب الرواية الأمنية التي تستبعد فرضية التعذيب .

مصادر حقوقية استبعدت هي الأخرى مسالة التعنيف، وأكدت أنه لابد من انتظار نتائج التشريح الطبي الذي أمر به الوكيل العام والذي سيكشف عما تبقى من «بقع» رمادية.

الضحية صلاح الدين الساكي

مشروع قانون تدارسه مجلس الحكومة

الرميد يتوعد الأطباء الشرعيين المخالفين للقانون بالعزل وعقوبات حبسية تصل إلى خمس سنوات

1300/4

■ أخبار اليوم ■

لم يتأخر كثيرا رد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، على التقرير الأسود الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان نهاية السنة الماضية، والذي كشف بالجملة عورات الطب الشرعي، ليصير مدونة تعيد المصداقية لشواهد وخبرات الطب الشرعي التي كثيرا ما قلبت مجريات الأحكام القضائية محولة الجناة لضحايا والعكس صحيح.

وتوعد مشروع القانون، الذي يعد أولى ثمار إصلاح منظومة العدالة، الطبيب الشرعي الذي يرتكب أي خطأ مهني بالمتابعات والعقوبات التأديبية من طرف الهيئات التأديبية والزجرية، وذلك بعد استشارة المجلس الوطني للطب الشرعي. وهدد المشروع كل طبيب شرعي منتدب لانجاز خبرة بمقتضى مقرر قضائي قدم رأيا، أو ضمن تقريره معطيات يعلم انها مخالفة للحقيقة أو أخفاها عمدا، بعقوبات سالبة للحرية، تصل إلى خمس سنوات، والعزل من المهنة.

توعد المشروع أن كل إخلال غير مبرر من طرف الطبيب الشرعي بتنفيذ الانتدابات القضائية الموجهة إليه، أو تأخير غير مبرر في إنجازها، هو خطأ مهني يمكن أن تنشأ عنه مسؤوليات تأديبية، ووضع المشروع عقوبات على كل شخص عرقل أو حاول عرقلة العمل المسند إلى الطبيب الشرعي في إطار البحث أو التحقيق أو الخبرة القضائية بعقوبة حبسية تصل إلى سنتين وغرامة مالية تناهز 5000 درهم.

وفرض المشروع على الطبيب الشرعي احترام السر المهني، وعدم تبليغ أي معلومات مستخرجة من الملفات، أو ينشر أي مستندات أو وثائق أو مراسلات لها علاقة ببحث أو تحقيق ما يزال جاريا. كما جرم مشروع الرميد انتداب الطبيب الشرعي للقيام بعملية فحص، أو تشريح جثة شخص كان يتولى علاجه، أو أجرى له عملية جراحية.

وسحب المشروع البساط من تحت الأطباء العاديين مشددا على أن الأطباء الشرعيين هم المؤهلون وحدهم لتسليم الشواهد الطبية المسندل بها أمام القضاء لتقدير نسبة العجز المترتب عن الجرائم أو المسؤولية، وبالتالي لا يعتد لتحديد نسبة العجز المترتب عن الجرائم أمام القضاء إلا بالشواهد الطبية المنجزة من طرف أطباء وحدات الطب الشرعي.

ولضمان استقلالية الطب الشرعي نص المشروع على اعتباره احد المهن المساعدة للقضاء، ملزما الأطباء الشرعيين باداء اليمين أمام محكمة الاستئناف التي يمارسون مهامهم بدائرة نفوذها قبل الشروع في مزاولة وظائفهم.

ونص المشروع على أن انتداب الطبيب الشرعي للقيام بمهامه يجري من طرف الوكيل العام للملك أو وكيل الملك أو قاضي التحقيق، كل في حدود اختصاصاته. واوجب النص على الطبيب الشرعي الاستجابة الفورية لأوامر الانتداب الموجهة له من طرف السلطات القضائية.

مصطفى الرميد

ولنائره الحساس على حريات المواطنين ومجريات سير العدالة شدد المشروع على قيام الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف برفع تقارير سنوية إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض حول السير العام لمهام الطب الشرعي.

واجبر المشروع الحكومي مركز الطب الشرعي بمسك سجل خاص بالمهام المسندة للطبيب الشرعي في إطار الأبحاث والخبرات القضائية، تضمن فيه كافة البيانات المرتبطة بالمهمة التي عهد إليهم بها.

واستحدثت المبادرة الحكومية مجلسا وطنيا للطب الشرعي، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وينوطي المجلس تنظيم الطب الشرعي ومنح الترخيص لممارسة الطب الشرعي بالنسبة لأطباء القطاع الخاص، وتقديم آراء استشارية للقطاعات الحكومية في مجال الممارسات المرتبطة بالطب الشرعي ومساعدتها على تحديد سياسة وطنية.

وطالب المشروع المجلس الوطني بإعداد تقرير سنوي يوجه إلى كل من وزراء العدل والحريات، والداخلية، والصحة، والتعليم العالي، وإدارة الدفاع الوطني، والرئيس الأول لمحكمة النقض، والوكيل العام لديها. كما اقترح مشروع القانون إحداث وحدات الطب الشرعي بالمستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية، وكذلك وضع بنية إدارية خاصة بالطب الشرعي لدى السلطة الحكومية المكلفة بالصحة يعهد إليها واجب المساهمة في تطوير ورفع جودة ممارسة الطب الشرعي.

وحدد مشروع القانون لائحة طويلة لاختصاصات الطبيب الشرعي، منها: القيام بالفحص السريري للأشخاص المصابين؛ تحديد وصف الإصابات وطبيعتها؛ وتقييم الأضرار البدنية الناتجة عنها وتاريخ حدوثها والوسيلة المستعملة في إحداثها وتحرير الشواهد بشأنها؛ ومعاينة وفاة الضحايا والتيقن منها؛ وإعطاء الإذن برفع الجثث ونقلها للأماكن المخصصة لها واستصدار شواهد بشأنها؛

وتضمنت اختصاصات الطبيب الشرعي إبداء الرأي الفني في الوقائع المعروضة على القضاء؛ ولاسيما فيما يتعلق بفحص وتحديد الآثار الناجمة عن الجرائم، وفحص الأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية، أو المحتفظ بهم، أو المودعين بمؤسسة تنفيذ العقوبة لتحديد طبيعة الإصابة اللاحقة بهم، وسببها وتاريخها.

الصلاحيات الموكولة للطب الشرعي تضمنت كذلك: فحص وتشريح الجثث والإشلاء لبيان الوفاة وسببها وتاريخها وهوية المتوفي؛ والمساهمة في تحديد ووصف الجروح اللاحقة به وسببانها؛ الحضور أثناء عملية استخراج جثث الأشخاص المشتبه في وفاتهم من القبور ومعاينتها؛ وتفسير طبي لنتائج الفحوصات والتحاليل لمختلف العينات العضوية، بما فيها المواد المنوية والدموية والشعر والعينات النسيجية للتثبت من طبيعتها، وكذا مختلف المواد، كالمخدرات، والإفرازات الجسمية، ومخلفات إطلاق النار، والذي تم إنجازها من طرف مختبرات معتمدة.

وفيما يتعلق بتعويضات الأطباء الشرعيين، فقد أحال المشروع على نص تنظيمي، وللحفاظ على حقوق المعنيين نص المشروع على الاحتفاظ بالشواهد الطبية المدلى بها أمام القضاء قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق بقيمتها القانونية.

ضحايا الزيوت المسمومة يحتجون بالرباط للإفراج عن تعويضات معلقة لخمسة عقود

ضحايا الزيوت المسمومة أو المتبقون منهم على الصعيد الوطني، يجددون مطالبهم العالقة لأزيد من خمسة عقود. بعد أن طال انتظارهم لإمكانية حصول انفراج في ملفهم نتيجة الجمود والإجراءات التي طبعت التعاطي مع هذا الملف الحساس، يقررون العودة إلى الاحتجاج، والمطالبة بتحريك مياهه الراكدة. رئيس العصبة المغربية لضحايا الزيوت المسمومة جويليل الحسن اليماني، صرح بخصوص وقفة يوم الأربعاء 26 فبراير 2014 المقبل أمام وزارة الاقتصاد والمالية بالرباط «أن الخطوة الاحتجاجية تأتي للمطالبة بالكشف عن حقيقة وحجم أموال الإعانة الناتجة عن مبيعات التنبر المفروض على البطاقات الرمادية لجميع العربات المستعملة والجديدة أو المجددة بظهير، والذين حرموا منها بالإكراه»

الضحايا الذين فارق الأغلبية منهم الحياة في ظروف مأساوية، لازال منهم اليوم المئات يعيشون دون تعويض يناسب حجم الضرر الذي لحقهم بعدد من المدن. رئيس العصبة أوضح بخصوصهم «أن أموالهم المستحقة عن إعانة التنبر والمودعة بالخزينة العامة في حساب خاص بالعصبة، لم تجد طريقها إلى المتبقين منهم أو إلى ذوي الحقوق، في الوقت الذي تم توجيه المئات من المراسلات إلى مختلف الجهات، والرامية إلى الكشف والإفراج عن الأموال المودعة لصالحهم». في التصريح ذاته أكد اليماني «أن الوزارة التزمت الصمت، وسياسة اللامبالاة تجاه هذه الفئة، حيث إن آخر لقاء مع مسؤولين بها يعود إلى بداية السنة الماضية، حيث سلمناهم مذكرات ومراسلات، وحقيقة الأوضاع المأساوية، وتلقينا وعودا لكنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ». استطرد قائلا «لكننا إزاء هذا الصمت لم نقف مكتوفي الأيدي فقد وجهنا المئات من المراسلات إلى مختلف الجهات، والرامية إلى الكشف عن حقيقة الأموال المودعة لصالحهم». العصبة طالبت الحكومة «بإحصاء عام وشامل لكافة العربات المستعملة والجديدة المفروض عليها التنبر منذ فاتح فبراير 1961 والتي ظلت تضخ عائداته بالخزينة لمدة خمسين سنة ومايزيد». فالضحايا، يتوفرون على أجوبة واضحة من لدن جهات رسمية، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، والذي كان قد قرر في دجنبر من 2009 الاستماع إلى تظلمات الضحايا. كما توصلت بجواب من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط، تؤكد على أن العائدات المالية المذكورة، توجد بحساب مشترك مع مؤسسات أخرى، وأن المشكل ما هو إلا إداري وتنظيمي في طريقه إلى الحل.

فمعظم الضحايا الناجين من الموت المحقق بأعجوبة سنة 1959 يقول جويليل «كانوا آنذاك في سن الطفولة، لكنهم يعيشون اليوم بإعاقة شديدة مدى الحياة. فهم قد حرموا من إعانة مخصصة لهم بظهير رغم أن الظهائر الملكية كيفما كانت طبيعتها تشريعية أو تنظيمية سواء في الحالات العادية أو الاستثنائية، لاتقبل التجاوز أو عدم تطبيقها أو التهاون في تنفيذها والعمل بمقتضياتها»، فهي يؤكد المسؤول «لها القوة الإلزامية اعتبارا للصبغة القانونية فور صدورها». اليماني أشار إلى «أن هذه الفئة حرمت من التعويض الذي تقرره القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة بجبر الضرر المادي والمعنوي دون وجه حق»، وكانت حكومة إدريس جطو قد اتخذت – حسب اليماني – «مبادرة بناءة تحمل كل القطاعات الحكومية مسؤوليتها لتعويض هؤلاء المنكوبين عما لحقهم من أضرار جسيمة».

محمد عارف

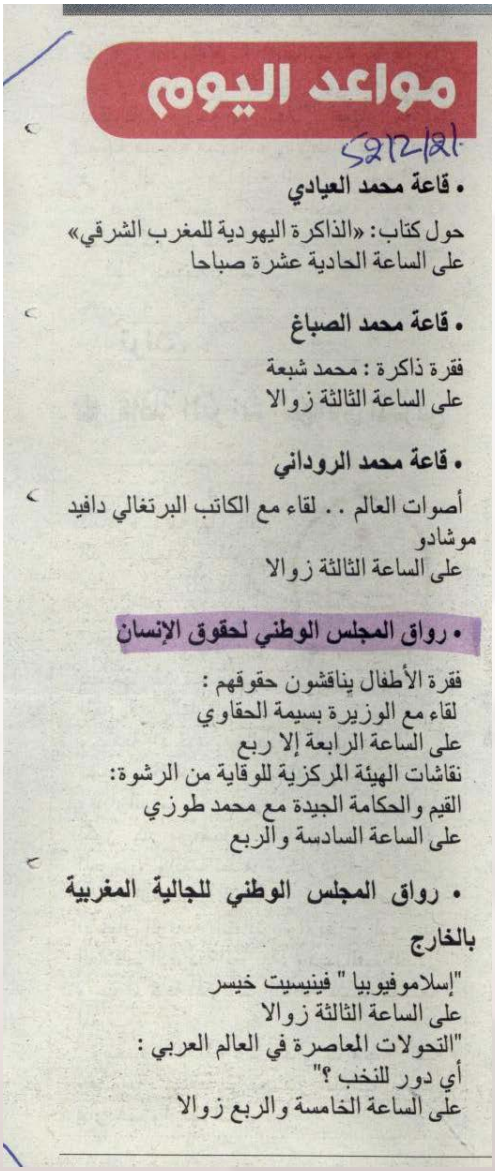

مواعد اليوم

5212/21

• **قاعة محمد العيادي**

حول كتاب: «الذاكرة اليهودية للمغرب الشرقي»
على الساعة الحادية عشرة صباحا

• **قاعة محمد الصباغ**

فقرة ذاكرة : محمد شبعة
على الساعة الثالثة زوالا

• **قاعة محمد الروداني**

أصوات العالم . . لقاء مع الكاتب البرتغالي دافيد موشادو
على الساعة الثالثة زوالا

• **رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

فقرة الأطفال يناقشون حقوقهم :
لقاء مع الوزيرة بسيمة الحقاوي
على الساعة الرابعة إلا ربع
نقاشات الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة:
القيم والحكامة الجيدة مع محمد طوزي
على الساعة السادسة والربع

• **رواق المجلس الوطني للجالية المغربية بالخارج**

"إسلاموفيوبيا " فينيسيت خيسر
على الساعة الثالثة زوالا
"التحولات المعاصرة في العالم العربي :
أي دور للنخب ؟"
على الساعة الخامسة والربع زوالا

على مسؤوليتي

«حقوقي مستقبلي»

52121

هـذا هـو الشعار الذي خصصـه رواق المجلـس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب والنشر. المجلس اختار هذه السنة موضوعـا وحيدا لكل أنشطته على مدى أيـام انعقاد المعرض، وهو اختيار موفق في شكله ومضمونه. فمن حيث الشكل اختيار موضوع وحيد، يعبر عـن رغبة في الخروج أثناء تظاهرة معرض الكتاب من نمطية ورتابة كانتا تؤثران على الرسالة المطلوب بعثها في المجال. ومن حيث المضمـون، يعتبر موضوع الطفل وحقوق الإنسان موفقا بكل المقاييس لكون النهوض بثقافـة حقوق الإنسان ترتبط بالتربية والتنشئـة الاجتماعية لعدة اعتبارات أهمهـا أن الحقوق الإنسانية لا يمكن اختزالها في مجرد مواثيق وقوانين، بل هي مجموعة من القيم التي تحدد علاقات بني البشر فيما بينهم.

في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعرض الكتاب، يناقش الأطفال والراشدون قضايا لم تسمح المنظومة التربوية في المغرب، لحد الآن، بإثارتها بشكل منظم في المدارس.

المساواة، التسامح، نبذ العنف، نبذ العنصرية، الاعتراف بحقوق الفئات الهشة والدفـاع عنها، واحترام الآخر المخالف والتربية على احترام الحقوق وحمايتها من الانتهاك والنهوض بها، هي مهمة كل إنسـان. هي مهمة ليست رهينة بجهة خاصة سواء كانت نظامية أو مدنية، بل هي مهمة الناس أجمعين، كل من موقعه.

الورشات التـي نظمها الـرواق المشترك بـين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، فتحت المجال للأطفال من أجل التعبير عن انشغالاتهم والتعريف بحقوقهم ومناقشة الرسميـين في عدة قضايا تهمهم، وهـذه خطوة مهمة جدا في سبيل خلق مواطن يعرف حقه، ويعرف كيف يدافع عنه، ويعي جيدا أهمية احترام حقوق الآخرين.

الحاجة للاهتمـام بموضوع حقـوق الإنسان ليس ترفـا فكريا أو موضوعـا يهم جهة ما في المجتمع دون غيرها، بل ما نعايشه يوميا من ممارسـات في كل مجالات حياتنا يدعو إلى بذل مجهود كبير من أجل جعل حقـوق الإنسان موضوعا أساسيـا وعاما في كل مجالات الحياة، وهذا الأمر مـن مسؤولية الدولة، والحكومة بشكل خاص.

لا بد مـن الإشارة هنا إلى أن المجلس الاستشـاري لحقوق الإنسان كان قد سلم ورقتين لحكومة عباس الفاسي سماهما «الخطة الوطنية للديموقراطية وحقوق الإنسان» و«الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقـوق الإنسان»، وأعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان تسليمهما لحكومة عبد الإله بن كـيران، وللأسف لم يتم التفاعل مع الورقتين لحد الآن لأمر غير مفهوم...

حكيم بلمداحي

الصباح
يومية مغربية شاملة

آلية لمناهضة العنف ضد الأطفال بجهة تادلة

اعتماد الاستشارة والسرية والشفافية أثناء التعاطي مع الحالات المعنفة

اختتمت الدورة التكوينية التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة والنسيج الجمعوي بأفورار بإصدار بلاغ ختامي يعلن ميلاد، آلية جهوية لمناهضة العنف ضد الأطفال بجهة تادلة أزيلال، بحضور أزيد من 20 جمعية و11 مؤسسة عمومية ذات الصلة بمجال حماية حقوق الطفل، كما نص البلاغ على هيكلة أجهزتها ووضع خطة عمل لتفعيل آلياتها بما يوافق تطلعات النسيج الجمعوي وكذا باقي الفاعلين والمتدخلين.

وذكر رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان غلال البصراوي في بداية اللقاء بالسياقين العام والخاص والمبادرة الساعية إلى خلق آلية جهوية حقيقية في مجال حماية حقوق الأطفال من مختلف أوجه وأشكال العنف والإساءة التي يتعرض لها الطفل سواء العنف المدرسي أو العنف الجنسي أو تشغيل الأطفال أو زواج القاصرات، مؤكدا في السياق ذاته أن أهداف التنسيقية ومجالات اشتغالها لها امتدادات ومرجعيات حقوقية دولية ووطنية شاملة.

كما دعا جميع المشاركين إلى ضرورة توحيد الجهود في موضوع حماية الطفل من العنف بكل أشكاله من خلال التشخيص والرصد والتحليل ووضع الآليات والبرامج والتصدي لمختلف الانتهاكات التي تطول كافة أطفال الجهة على وجه الخصوص، معتبرا أن أهم أوجه توحيد الجهود وضع آلية جهوية مشتركة (التنسيقية الجهوية لمناهضة العنف ضد الاطفال تضم مختلف الجمعيات المهتمة بالموضوع إلى جانب مختلف الفاعلين).

ودعا البصراوي إلى ضرورة انخراط الجميع بكل إرادة ومسؤولية، من أجل تحقيق هذه الأهداف وبالتالي المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان عموما، وحماية حقوق الأطفال على وجه التحديد.

من جانب آخر، ذكر الأستاذ عبد الحق كميم، إطار بالمجلس الوطني لحقوق الانسان والخبير في مجال حماية الطفولة، في تنشيطه للدورة التكوينية التي حضرها فاعلون جمعويون بالجهة، بالمرجعيات والبرامج الحقوقية الدولية والوطنية في مجال حماية الطفولة فضلا عن آليات اشتغال مجموعة من مؤسسات الحماية ومستويات تدخل كل الأطراف.

وسعيا منها لتحقيق الالتقائية في البرامج وتقوية الشراكة بين مختلف المتدخلين المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني بجهة تادلة أزيلال، وتماشيا مع اختصاصاتها في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها في شموليتها، تم التأكيد على ضرورة التصدي لجملة من التحديات، سيما ما يرتبط بضرورة المساهمة في وضع إطار مرجعي واستراتيجي وطني في مجال حماية الطفولة ووضع منظومة مندمجة للمعلومات علاوة على إدراج برامج تكوينية في موضوع الحماية للعاملين الاجتماعيين والمؤسساتيين ومواكبة مسلسل الجهوية وإدراج قضايا الطفولة في برامج جهوية لمختلف القطاعات.

وفي محور آخر، تم التأكيد على أهمية تهيئة التربة الملائمة للاشتغال ووضع الأسس المتينة لها بالاعتماد على مبادئ أساسية أهمها الإلمام بثقافة حقوق الطفل في شموليتها واعتماد الاستشارة والسرية والشفافية والحساسية أثناء التعاطي مع الحالات المعنفة فضلا عن ضرورة تطوير السياسات والإجراءات(التعليم المستمر، هيكليات التنسيقية، بروتوكولات السلوك، توجيهات التواصل، الإبلاغ والتحرك) ثم تطبيق السياسات والإجراءات(الحماية والرصد، النهوض والتوثيق) والاستعداد لمواجهة العوائق والمراقبة والتتبع والتقييم. وكانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة نظمت بأفورار يومي 14 و 15 فبراير الجاري دورة تكوينية حضرها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان وعدد من أعضائها فضلا عن حضور عدد من جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الطفولة وكذا فاعلين مؤسساتيين ومتدخلين مباشرين في الموضوع (التعليم والصحة والشبيبة والرياضة والتعاون الوطني، وهيآتا القضاة والمحامين ونادي المحامين الشباب بكل من أقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح) وركزت الدورة التكوينية على محورين أساسيين، أحدهما يهم الإطار المرجعي للبرنامج المزدوج لحماية الطفولة والثاني يتطرق إلى مؤسسات حماية الطفولة وآليات اشتغالها بالمغرب.

سعيد فالق (بني ملال)

وقفة احتجاجية سابقة للمطالبة بمناهضة العنف ضد الأطفال (أرشيف)

ام الهول رئيسة "الهاكا" امينة لمريني تنطق ولكن مع الدراري الصغار. حلت ضيفة عند صديقها اليزمي وظهرت مثل معلمة مبتدئة

لمريني التي اختارها محمد السادس رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "الهاكا" ضيفة على رواق المجلس الوطني لحقوق الانسان او بعبارة ادق حلت ضيفة عند صديقها رئيس المجلس ادريس اليزمي

لمريني اللي ما حلاتش فمها من نهار جابها محمد السادس خلفا لاحمد الغزالي، منذ تعيينها قبل سنتين وصلت متأخرة، كما تابعت ذلك "كود"، 45 دقيقة عن الموعد، تحدثت امام الاطفال.

الصبار نفخ فيها بزاف وكال لينا راها مناضلة كبيرة وما عكرنا شفنا نضالها فهاد لفضايح اللي واقعة فالاذاعات الخاصة.

تحدثت ام الهول امينة للاطفال عن دور الهاكا ومهامها، وسكتت عن الكلام المهم الذي يخص تراجع الهاكا عن مهامها منذ توليها هذا المنصب او منذ مكافأتها بمنصب غير غير اهل له

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D8%B7%D9%82-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%A7%D8%B1_a42273.html

منظمة ((بدائل)) برشيد حاضرة بالمعرض الدولي للكتاب

شيشاوة برس تغطية من المعرض الدولي
نظم يوم الخميس20 فبراير2014 مساءا، أعضاء المكتب المسير لمنظمة بدائل للطفولة والشباب فرع برشيد ومجموعة من اليافعين والمنخرطين، زيارة "للمعرض الدولي للنشر والكتاب" في دورته العشرين، المقيم بمدينة الدار البيضاء من13الى23 فبراير2014،وزار وفد الهيئة الجمعوية، مجموعة من الأروقة بالمعرض منها رواق وزارة الثقافة وفضاء الطفل وزيارة الفضاء الدي تشرفه عليه الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، واطلع شباب وأطفال "المنظمة" بعاصمة أولاد حريز على مجموعة من الشروحات حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة.

و شارك وفد "بدائل" في ندوة برواق المجلس الوطني لحقوق الانسان وسط فضاء كبير بالمعرض الدولي كان موضوعها، ((الأطفال يناقشون حقوقهم)) التي أشرفت عليها أمينة المريني رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري" الها كا " والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار وكانت مداخلات ونقاش متنوع بين مجموعة من المنظمين والمشاركين باللقاء، وتدخل بعض اليافعين وشباب "الهيئة النشيطة" وطرحوا أسئلة مختلفة عن محمد الصبار باعتباره من أبرز الوجوه المدافعة عن حقوق الانسان على الصعيد الوطني.

وأكد امين سمرة رئيس الفرع ، "لشيشاوة برس"، أن هذه المنظمة الجديدة لها برنامج سنوي يتضمن أنشطة مختلفة و تهتم بالطفل والشباب على وجه الخصوص، وأضاف "سمرة" أن الهيئة الجمعوية محليا ، لازالت مستمرة في استقطاب العشرات من اليافعين والشباب البرشيدي في الآونة الاخيرة ،وستنظم ندوات في العديد من المجالات وأيام تحسيسية في الاشهر المقبلة بتنسيق مع عدة إدارات منها العمومية والشبه عمومية على المستوى الإقليمي والمحلي.

http://www.chichaouapress.com/details-9342.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في لقاء بجنيف حول "المقاولة وحقوق الإنسان"

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الخميس بجنيف، في لقاء خبراء حول المصادقة على المبادئ التوجيهية المرتبطة بالمقاولة وبحقوق الإنسان طبقا لتوصيات الأمم المتحدة في هذا المجال وتفعيلها.

وقال المدير التنفيذي للجنة الجهوية للمجلس بالرباط – القنيطرة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء السيد عبد الرفيع حمضي بالمناسبة، إن "هذا الاجتماع التشاوري خصص لبحث المعايير والنقط المرجعية الواجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية في هذا المجال".

وأضاف أن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في أفق التحضير للتقرير الذي سيقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنة الجارية تفعيلا لالتزام تم اتخاذه السنة المنصرمة من طرف اللجنة المختصة المعنية.

وتم التأكيد خلال هذا اللقاء على الدور المحوري للدول في مسار بلورة المخططات الوطنية المرتبطة بالمقاولات وبحقوق الإنسان، حسب مقاربة تشاركية تشمل مجموع الأطراف المعنية من مقاولات ونقابات ومنظمات غير حكومية.

ودعا الخبراء في هذا الصدد إلى إرساء تعاون دولي معمق بما من شأنه حماية التجارب الناجحة في هذا المجال، لا سيما وأن الأمر يتعلق بموضوع حديث نسبيا على المستوى العالمي.

وأكد السيد حمضي في هذا الإطار "ضرورة الانكباب على هذا الموضوع بشكل تدريجي مع الحرص على رصد المبادئ الأساسية المرتبطة بالمقاولة وحقوق الإنسان، من قبيل "مسؤوليات الدولة والمقاولة والحق في لجوء ضحايا الانتهاكات المحتملة للقضاء".

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد باشر منذ سنة 2008 عملية تفكير ونقاش حول هذه القضية في إطار هاجس إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في فضاء المقاولة.

وفي 2011، سنة توسيع اختصاصاته طبقا لمبادئ باريس، عمل المجلس إلى جانب الفاعلين المعنيين من أجل تفعيل استراتيجية ومخطط عمل لترسيخ احترام حقوق الإنسان على مستوى المقاولات.

وفي إطار هذه الروح أيضا، يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مواكبة الدينامية التي تم إطلاقها في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يتوفر على علامة للجودة في هذا المجال وعلى ميثاق للمسؤولية الاجتماعية.

ويشجع المجلس الوطني لحقوق الإنسان المقاولات على التلاؤم مع المبادئ التوجيهية التي وضعها المقرر الخاص المكلف بخصوص حقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود. وتتعلق هذه المبادئ على الخصوص باحترام الحقوق الأساسية في الشغل ومنع عمل الأطفال والحق في الإضراب والحق في الصحة.

http://www.akhbarona.com/divers/66967.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء لتكريم المرحوم إدريس بنزكري، يوم غد، برواق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمعرض الدولي للنشر والكتاب).

وحسب بيان للمجلس يهدف هذا اللقاء، المنظم، بمناسبة إصدار دراستين للراحل حول الثقافة الأمازيغية، تحت شعار "حقوق الإنسان والبعد الثقافي في فكر إدريس بنزكري"، إلى تسليط الضوء على وجه آخر للمرحوم إدريس بنزكري، وجه الباحث المولوع بالثقافة الأمازيغية، الذي عرف بنضاله في سبيل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء داخل المجتمع المدني أو بعد رئاسته للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي كان قبل ذلك أمينه العام، ورئاسته لهيأة الإنصاف والمصالحة.

11913

من السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة – تطوان

من السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان
جهة طنجة - تطوان

إلـــى

السيدات و السادة مؤطرات و مؤطري أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية

يسعدني إخباركم أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة و بتنسيق مع فرع المنظمة الوطنية لفناني مسرح العرائس بمرتيل ستعرض مسرحية " و أخيرا حضرت الاتفاقية" لفائدة تلميذات و تلاميذ المؤسسات التعليمية بطنجة ، و ذلك يوم الأحد 23 فبراير 2013 بمسرح محمد الحداد ، على الساعة العاشرة صباحا .

ولإنجاح هذه التظاهرة الثقافية التي ستسهم في الارتقاء بالمستوى الثقافي و الحقوقي للطفل نأمل في تعاونكم معنا لإنجاحها عبر تعبئة التلميذات و التلاميذ بمؤسستكم من أجل حضورها ، وخاصة تلامذة نوادي حقوق الإنسان .

و تقبلوا فائق التقدير و الاحترام

http://laracheonline.com/index.php/region/975-2014-02-20-13-13-18

Edito

Les experts

La célèbre série hollywoodienne les Experts a popularisé dans le monde entier les métiers de la police scientifique et de la médecine légale. Bien que le Maroc soit doté depuis une longue période de sa police scientifique et de services de la médecine légale, le rôle de cette dernière n'est pas encore déterminant, c'est du moins l'impression donnée, dans la résolution des grandes affaires criminelles. Aujourd'hui, le gouvernement semble prendre ce dossier très au sérieux dans le cadre de la grande réforme de la justice. Il faut dire que le nouveau projet de loi sur la médecine légale a amené plusieurs nouveautés qui sont de nature à donner une grande impulsion à cette profession très importante dans le système judiciaire d'un pays. Cela dit, la mission s'annonce tout de même difficile, notamment sur le plan des ressources humaines. Le CNDH avait d'ailleurs pointé du doigt dans l'un de ses rapports le manque de médecins légistes. C'est sans nul doute ce qui pousse aujourd'hui le gouvernement à s'ouvrir sur le secteur privé.

Par Hicham Mouhlal
hmouhlal@aujourdhui.ma

Point de vue

Le CCME et l'Afrique

Quelle « expertise » migratoire ?

17228/4

PAR ABDELKRIM BELGUENDOUZ, UNIVERSITAIRE À RABAT, CHERCHEUR SPÉCIALISÉ EN MIGRATION

En dépit du bilan très médiocre de l'action du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), les responsables de cette institution pratiquent maintenant une sorte de fuite en avant, en essayant de « vendre » auprès de pays frères africains (du Maghreb et de la CEDEAO), le « modèle du CCME ».

Vers les pays du Maghreb

C'est ainsi que lors d'une émission sur la radio marocaine « Luxe Radio », diffusée le 20 juin 2013 sur le thème : la migration et la réadmission, Driss Ajbali, présenté comme « membre dirigeant de Ccme », glissait l'idée selon laquelle le Ccme est un « modèle » pour les pays de la région: « les Algériens et les Tunisiens nous ont demandé de venir les aider à construire leur « Ccme » et nous allons leur livrer notre ingénierie » (!!!), c'est-à-dire, si les mots qui ont été utilisés ont un sens, le résultat d'une activité scientifique et rigoureuse de conceptualisation et réalisation du produit Ccme sous tous ses aspects, et sa gestion ultérieure sur la base d'une méthodologie imparable, ne souffrant aucune controverse, ce qui n'est, hélas, pas du tout le cas actuellement pour le Ccme…

Si le volet maghrébin des politiques migratoires nationales est incontournable, les cinq pays du Maghreb ont besoin d'échanger les bonnes pratiques, pas les mauvaises.

Le cas de la Tunisie

En fait, au niveau de la Tunisie, et sans un quelconque « apport », « expertise » ou « ingénierie » du Ccme, une méthodologie démocratique et participative interne très ouverte sur la société civile tunisienne à l'étranger, a été suivie pour la préparation d'un projet de loi instituant un Haut Conseil des Tunisiens à l'Etranger. Déposé auprès du gouvernement tunisien le 31 décembre 2013 pour être ensuite soumis à l'Assemblée Nationale constituante après sa validation, le texte prévoit l'architecture et les mécanismes suivants de création de ce Haut Conseil :

- un échelon local, avec la mise en place de 128 conseillers locaux élus au suffrage direct au sein de 29 circonscriptions consulaires. Ce maillage d'élus au suffrage universel direct, expression de la démocratie locale, rapproche le dispositif tunisien des pays européens ayant une forte communauté nationale à l'étranger (Espagne, France, Italie, Portugal) ;

- un échelon central avec la création d'un HCTE composé de conseillers locaux élus par leurs pairs au sein de la zone géographique regroupant, avec cohérence, les circonscriptions consulaires d'une même région.

Dans ce cas, c'est plutôt le « membre dirigeant du Ccme » qui doit apprendre de cette méthodologie démocratique et non pas l'inverse… A moins de se limiter à profiter de son expérience pour savoir surtout ce qu'il ne faut pas faire. Mais ceci suppose une réelle autocritique que les dirigeants du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger ne sont pas prêts à entreprendre.

Déjà en 2007

Toujours est-il que plus de six années auparavant, l'actuel membre dirigeant du Ccme, qui était au sein du Conseil consultatif des droits de l'Homme (Ccdh), chargé comme consultant (avec Driss El Yazami) d'organiser les consultations avec les MRE et les partis politiques marocains pour préparer l'avis consultatif du Ccdh au Roi concernant le Ccme, déclarait que le traitement du dossier du Ccme par le Ccdh est une « success story », un gage de crédibilité, qu'il est à prendre comme modèle de référence et d'inspiration dans le Maroc d'aujourd'hui et « devrait être appliqué sur d'autres secteurs majeurs pour le pays » (interview de Driss Ajbali, « Aujourd'hui le Maroc », 25 décembre 2007).

Or l'avis consultatif de l'ex-Ccdh fut le résultat d'une véritable escroquerie intellectuelle, en travestissant les positions réelles des partis politiques marocains et de la société civile MRE, à l'issue de consultations très discutables.

Pas d'amnésie

On ne peut dire en effet comme le répètent régulièrement et à nouveau les dirigeants du Ccme, que l'avis consultatif réalisé en 2006-2007 par l'ex-CCDH et relatif à la création du Ccme, soit le résultat objectif, scientifique, honnête et rigoureux de tout un processus de larges consultations multiformes, ouvertes, démocratiques et plurielles, dans un esprit réactif. Dans un livre paru en juillet 2008 et intitulé « Conseil (non supérieur), hogra des mouhajirines. Les quatre vérités ! », nous avions montré que ce processus de consultation a été l'expression d'une falsification orchestrée, d'un mensonge délibéré et planifié et d'une tromperie active pour justifier les nominations pures, afin de contenir la communauté marocaine à l'étranger, de la brider, de la contrôler et de l'apprivoiser. Il a été utilisé comme paravent, ayant plus servi à cautionner et à légitimer des choix préétablis, qu'à les forger ou à les fonder objectivement.

Rappelons que la solution retenue pour la mise en place du Ccme, ne concorde nullement avec les tendances fortes du processus de consultation. Contrairement à ce qu'avait indiqué l'avis consultatif concernant la création du Ccme, la préférence des MRE est allée, à travers les consultations pour le mode électif de désignation des membres du Conseil représentant la communauté, et non pas pour le mode de nomination. De même que les partis politiques dans leur grande majorité et tout en envisageant quelques nominations (experts et représentants de ministères), ont opté pour la méthodologie démocratique (élections), s'agissant du mode de désignation au conseil des représentants des citoyens marocains à l'étranger.

En direction de pays de la CEDEAO

La présentation du Ccme comme modèle à appliquer, ne se fait pas uniquement à l'endroit de pays maghrébins, mais également en direction d'autres pays africains.

C'est ainsi qu'à l'occasion de la vingtième édition du Salon international du livre (SIEL) qui continue à Casablanca et où l'Afrique a été mise à l'honneur par le ministre de la Culture, le Ccme a invité des instances chargées du dossier migratoire de quelques treize pays de la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), dont la Côte d'Ivoire.

Clins d'œil vers la Côte d'Ivoire

Concernant ce pays frère et ami, les clins d'œil des dirigeants du Ccme sont multiples. C'est ainsi que Driss Ajbali, membre dirigeant du Conseil a déclaré dans une interview à la MAP diffusée tout dernièrement sur le site du Conseil : « j'ai été très fier de voir que la Côte d'Ivoire est très intéressée par l'expérience du Ccme et qu'elle souhaite créer un Conseil de la communauté ivoirienne et ils nous demandent de les aider ».

Même son de cloche chez Abdellah Boussouf, secrétaire général du Ccme, qui affirme en substance dans une déclaration à la MAP (diffusée notamment sur le site du Ccme) à propos de la XXème édition du Siel que, compte tenu du fait que le Maroc a acquis une expérience importante dans le domaine de la gestion migratoire, il s'agit de faire bénéficier ces pays subsahariens, en particulier la Côte d'Ivoire de cette expérience et expertise, notamment celles du CCME qui a la charge d'examiner les politiques publiques marocaines dans le domaine migratoire.

Clarifications nécessaires

Mais de quelle expertise acquise par le Ccme et d'évaluation des politiques publiques migratoires marocaines parle-t-on, lorsqu'on constate que la composition de ce Conseil n'a même pas été achevée (37 membres seulement sur 50 ont été nommés jusqu'ici), que durant plus de six années d'existence, il n'a présenté aucun avis consultatif à Sa Majesté le Roi, ni aucun rapport stratégique (tous les deux ans), ni même tenu d'assemblée générale annuelle, sauf celle de lancement en juin 2008 !?

Par ailleurs, la constitution elle-même de ce Conseil en décembre 2007 s'est faite dans des conditions très discutables et controversées… , à la suite de l'avis consultatif tendancieux soumis par l'ex-CCDH sur le CCME. Alors, de quelle expertise du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger et de quelles bonnes pratiques s'agit-il, pour prétendre pouvoir faire bénéficier certains pays de la CEDEAO de l'expérience accumulée par le CCME !?

Champions des mauvaises pratiques

En l'état actuel des choses, les seules pratiques que peuvent transmettre les dirigeants actuels du Conseil ne sont pas les bonnes, mais les mauvaises : mise en place d'un Ccme non démocratique et non représentatif ; groupes de travail pratiquement gelés et improductifs en dehors de quelques rencontres et activités culturelles très médiatisées au Siel ; absence réelle d'évaluation des politiques publiques du Maroc en matière de migration, absence de rapports stratégiques ; action d'obstruction et d'opposition viscérale des dirigeants du Conseil à l'effectivité de la pleine citoyenneté des Marocains résidant à l'étranger par rapport au Maroc (vote et éligibilité au parlement à partir des pays de résidence).

En d'autres termes, les responsables du Ccme peuvent avoir actuellement un savoir faire s'il s'agit de mise en place d'institutions non démocratiques et non transparentes, qui ne rendent des comptes à personne, même pas au parlement qui vote leur budget consistant ; qui agissent à l'encontre du sens de l'Histoire, alors que de manière générale, la transparence est de mise dans les pays démocratiques.

Témoignages euphoriques

Il est vrai que des témoignages très élogieux sont venus d'un responsable ivoirien invité par le Ccme au Siel, disant que le Ccme est un modèle à suivre en Côte d'Ivoire (titre paru avec photo de ce responsable en compagnie d'un dirigeant du Ccme, sur le site de ce conseil), qu'il constitue un exemple sérieux à prendre comme référence : « Nous sommes à l'écoute du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger », « le Ccme est une organisation de référence en matière de gestion de la diaspora en Afrique et même dans le monde ». (citation du responsable ivoirien par l'agence de presse ivoirienne APA et reproduite au Maroc par l'agence MAP et sur le site du CCME).

Mais les raisons sur lesquelles se base cette apologie excessive, ne tiennent pas debout :

- « Grâce aux actions du Ccme, le Roi a autorisé la régularisation en masse des africains subsahariens vivant au Maroc » (cité par l'agence de presse APA). Or cette politique audacieuse du Maroc est due à la vision stratégique de Sa Majesté le Roi, à sa conception humaniste , à son respect des droits de l'homme tels qu'ils sont universellement reconnus, et n'a aucun lien ni rapport avec le Ccme.

- Par ailleurs, dans un exposé public, présenté le vendredi 14 février 2014 au stand du Ccme au Siel, le même responsable ivoirien s'est déclaré admiratif de l'action du Ccme, dont les responsables lui ont expliqué, a t-il précisé, que leur action a permi de faire en sorte que les transferts monétaires des Marocains résidant à l'étranger vers le Maroc qui ne représentaient que 4% du PIB, sont passés à 10% du PIB marocain et ils ont comme objectif d'atteindre par la politique du Ccme 20% du PIB, ce qui est la même ambition que celle retenue pour la Côte d'Ivoire, avait-il ajouté.

Or là aussi, cette explication n'a aucun lien avec la réalité concrète, si bien que l'on se pose la question sur la teneur du discours qui lui a été tenu par d'aucuns, pour que la Côte d'Ivoire s'attèle à la création d'un conseil de la diaspora ivoirienne calqué sur le modèle du CCME).

Visiblement, le responsable ivoirien est de bonne foi, mais on ne peut nullement accepter les arguments répétés par lui-même, ni être satisfait de l'état d'esprit et des motivations réelles des dirigeants du Ccme.

De la crédibilité d'abord

Toujours est-il, bien entendu, qu'il serait hautement souhaitable que la mutualisation des efforts, la capitalisation des bonnes pratiques et la coopération en général avec les pays frères de la CEDEAO soient intensifiées, y compris pour une gouvernance optimale dans le domaine migratoire, dans un esprit de solidarité effective. Mais ceci devrait se faire avec le sérieux et la crédibilité requise de certains responsables d'une partie du dossier migratoire à Rabat.

Ces derniers souhaiteraient sans aucun doute que la référence et un clin d'œil leur soient faits officiellement au plus haut niveau ivoirien à Abidjan à partir du 23 février 2014, à l'occasion de la visite royale…

Mais dans l'intérêt d'une coopération africaine exemplaire et exigeante dans le domaine migratoire et au vu des conditions en marge du SIEL rappelées ci-dessus, rendons grâce au ciel que ceci ne se fasse pas en ces termes, mais dans une formule plus sérieuse et crédible, en liaison notamment avec le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des questions migratoires.

En l'état actuel des choses, impliquer le Ccme avec ses multiples dysfonctionnements et son inefficacité structurelle dans le partenariat migratoire avec les pays africains, ne peut que nuire, déprécier et dévaloriser la véritable coopération multidimensionnelle que cherche à renforcer le Maroc sur le continent africain sur des bases saines, efficaces et équitables, à travers la tournée actuelle de travail du Souverain.

Au niveau du Ccme, on doit servir le dossier migratoire et les migrants et non pas instrumentaliser cette cause pour camoufler son échec, alors qu'à l'intérieur du Maroc, l'institution n'assume pas ses missions principales centrales. C'est à la restructuration, refondation, dynamisation et démocratisation du Ccme en liaison avec l'article 163 de la Constitution et de l'esprit de celle-ci, qu'il faut s'atteler d'urgence. Ceci pourra alors donner une forte impulsion à un partenariat crédible du futur conseil rénové avec les pays frères et amis africains, ainsi qu'avec d'autres pays concernés notamment par la présence et la participation active des Marocains du monde au développement multidimensionnel de ces pays.

Rabat, le 19 février 2014

Le CNDH participe à une rencontre à Genève sur "l'entreprise et les droits de l'Homme"

Genève, 21 févr. 2014 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, jeudi à Genève, à une rencontre d'experts sur l'appropriation et la mise en oeuvre des principes directeurs relatifs à l'entreprise et aux droits de l'Homme, conformément aux recommandations des Nations unies en la matière.

"Cette réunion de concertation a été consacrée à l'examen des paramètres et points de repère à prendre en compte lors de l'élaboration et la mise en œuvre des plans nationaux en la matière", a indiqué à la MAP le directeur exécutif de la Commission régionale du CNDH Rabat-Kenitra, Abderrafie Hamdi.

Elle se tient dans la perspective de la préparation du rapport y afférent qui sera soumis en 2014 à l'Assemblée générale des Nations unies, en application de l'engagement pris l'année dernière en ce sens par le groupe de travail ad hoc.

L'accent a été ainsi mis sur le rôle primordial des Etats dans les processus d'élaboration des plans nationaux relatifs aux entreprises et aux droits de l'Homme, selon une approche participative associant l'ensemble des parties concernées (entreprises, syndicats, ONG).

Les experts ont à cet égard appelé à une coopération internationale accrue de sorte à ce que soient mieux partagées les expériences réussies dans ce domaine, surtout qu'il s'agit d'une thématique relativement récente à l'échelle mondiale.

M. Hamdi a souligné "la nécessité de s'y mettre graduellement tout en veillant à l'observation des principes de base relatifs à l'entreprise et aux droits de l'Homme", à savoir la responsabilité de l'Etat et de l'entreprise et le droit de recours pour les victimes d'éventuelles violations.

Le CNDH avait initié dès 2008 un processus de réflexion et de débat sur cette question dans le souci de promouvoir la culture de droits humains dans la sphère de l'entreprise. En 2011, année de l'élargissement de ses prérogatives conformément aux principes de Paris, le conseil a œuvré aux côtés des acteurs concernés pour la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action pour la consécration du respect des droits de l'Homme au sein des entreprises. C'est dans ce même esprit que le CNDH accompagne la dynamique enclenchée dans le domaine de la responsabilité sociale des entreprises (RSE), en coopération avec la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM), laquelle s'est dotée d'un label-qualité et d'une charte de RSE. L'institution nationale encourage les entreprises à se conformer aux principes directeurs établis par le rapporteur spécial chargé des droits de l'Homme et des sociétés transnationales. Ces principes se rapportent notamment au respect des droits fondamentaux du travail, à l'interdiction du travail des enfants, au droit de grève et au droit à la santé.

http://www.menara.ma/fr/2014/02/21/1035228-le-cndh-participe-%C3%A0-une-rencontre-%C3%A0-gen%C3%A8ve-sur-l%E2%80%99entreprise-et-les-droits-de-l%E2%80%99homme.html

Deux plaintes pour torture contre le Maroc

Un des condamnés du procès Gdim Izik, Naâma Asfari, porte plainte en France et à l'ONU contre le Maroc: il aurait été frappé et affamé dans les prisons de Laâyoune.

Naâma Asfari, indépendantiste sahraoui, condamné à 30 ans de prison pour son rôle supposé dans les évènements de Gdim Izik, a porté plainte contre le Maroc, ce jeudi, devant le doyen des juges d'instruction parisiens, Sylvia Zimmerman, et devant le Comité contre la torture des Nations Unies, à Genève. C'est Me Joseph Breham qui a déposé la plainte au nom du militant emprisonné, de sa femme française et de l'association Action des chrétiens pour l'abolition de la torture (ACAT).

Arrêté la veille de l'assaut du campement

Le militant indépendantiste affirme avoir été torturé et subi des traitements cruels, inhumains et dégradants, en novembre 2010, par des membres de la gendarmerie et de la police de Laâyoune. Des tortionnaires qui ont été nommés dans la plainte.

Il y a tout juste un an, le 16 février 2013, Naâma Asfari avait été reconnu coupable de "constitution d'une bande criminelle et complicité de violence avec préméditation ayant entraîné la mort d'agents des forces publiques dans l'accomplissement de leurs fonctions" par le tribunal militaire de Rabat. Un jugement basé sur des aveux que le militant indépendantiste affirme n'avoir jamais fait.

Selon sa version des faits, il se préparait, le 7 novembre 2010 à accueillir des Français (militants et politiques) notamment pour leur faire visiter le camp de tentes de Gdim Izik près de Laâyoune, quand il est arrêté et conduit au commissariat.

La faim, la soif et la falaqa

Là-bas, menotté, ses yeux bandés, il aurait été violemment frappé et aurait subi la falaqa (coups sur la plante des pieds). Le lendemain, alors que les forces de l'ordre lancent l'assaut sur le campement sahraoui (assaut qui fera des dizaines de blessés et au moins 13 morts) il est transféré dans les locaux de la gendarmerie: il y aurait été privé d'eau et de nourriture pendant cinq jours.

Mais à aucun moment, assure Naâma Asfari, il n'a signé d'aveux, ni au commissariat, ni à la gendarmerie. "On l'a contraint, sous la menace de la torture, à apposer son paraphe sur un document qu'il n'a pas pu lire", a indiqué son avocat Me Breham à la presse. Ensuite, la police judiciaire a présenté au juge d'instruction militaire un procès-verbal consignant ses aveux et prétendument signé par lui."

Président du Comité pour le respect des libertés et des droits humains au Sahara Occidental (CORELSO), ce n'est pas la première fois que Naâma Asfari a maille à partir avec la justice marocaine.

S'il a été condamné à plusieurs reprises à des peines de prison, notamment pour "outrage à agent public", il n'avait cependant écopé jusqu'en 2013, que de peines de prison de quelques mois.

Des accusations qui reviennent régulièrement

"A travers le cas de Naâma Asfari, nous appelons le Comité contre la torture des Nations Unies à condamner le phénomène tortionnaire et l'impunité au Maroc, a déclaré Hélène Legeay, responsable Maghreb/Moyen-Orient à l'Acat dans la presse française. Une condamnation encouragerait les autres victimes sahraouies et marocaines à porter plainte devant l'ONU jusqu'à ce que le Royaume décide de rendre justice lui-même."

http://www.h24info.ma/maroc/deux-plaintes-pour-torture-contre-le-maroc/20298

Lors du procès de Gdim Izik très critiqué par les ONGs de défense des droits de l'Homme marocaines et internationales, 23 autres militants sahraouis avaient écopé de lourdes peines, entre la perpétuité et 20 ans de prison.

De même, ce n'est pas la première fois que des accusations de torture sont portées contre les forces de l'ordre au Sahara. En mai dernier (2013) 6 sahraouis arrêtés à Laâyoune avaient déclarés avoir signé des aveux "sous la torture". **Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** avait décidé d'enquêter.

أطفال يحاصرون بيد الله وبيرو واليزمي بأسئلة الفساد والرشوة

واجه عدد من الأطفال، السبت الماضي، بفضاءات المعرض الدولي للكتاب والنشر، محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، وأنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة،

وإدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأسئلة تلقائية وبريئة حول تفشي مظاهر الفساد والرشوة، وتعايش جزء كبير من المغاربة مع ممارسات وسلوكات تتناقض كليا مع القيم والمبادئ التي يتلقونها في مؤسساتهم التعليمية. وانصت بيد الله، الذي تخلى عن بذلته الرسمية، وجلس غير بعيد عن جمع من الأطفال اقتعدوا فضاء خاصا بالهيأة المركزية لمحاربة الرشوة ، بإمعان إلى هواجس تلاميذ صغار تؤرقهم أسئلة كبيرة من قبيل ترتيب المغرب التأخر في ذيل لائحة الدولة التي بذلت مجهودات كبيرة في محاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي والرشوة بمختلف أنواعها. وربط طفل بين استمرار الرشوة والفساد في ظل حكومة أغلب أعضائها ينتمون إلى حزب إسلامي اسمه العدالة والتنمية، فيما طالب تلميذ آخر بإنزال عقوبات قاسية على المرتشين والمفسدين حتى يكونوا عبرة للآخرين. وانتقل الأطفال إلى بسط انشغالاتهم حول نظام التعليم «مسار»، ومشاكل الاكتظاظ في الأقسام الدراسية، والإنجازات التي تم تحقيقها في قضية الصحراء المغربية، ووسائل التصدي لمحاولات الخصوم الزج بالأطفال في محاولات المس بالوحدة الترابية.وفي تصريح للصحافة، قال بيد الله إن الأسئلة المطروحة كانت عميقة جدا وناضجة، وتبرهن على المشاركة في التفكير واستشراف آفاق المستقبل لما فيه مصلحة المغرب والمغاربة. وبخصوص الوحدة الترابية، أكد بيد الله أن محاولات الخصوم، الذين يستغلون الصغار والكبار ويضخون أموالا ضخمة من أجل تشويه الحقائق وتزييفها «ستبوء بالفشل الذريع»، مؤكدا أنه «لن يصح إلا الصحيح». من جانبه، قال الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إن اللقاء مع الأطفال يندرج في إطار شرح السياسة الجديدة التي تنهجها المملكة إزاء المهاجرين والتي تقوم على الأخذ بعين الاعتبار البعدين الحقوقي والإنساني في تطبيقها. وأبرز أنيس بيرو أنها أيضا عملية بيداغوجية تتوخى إطلاع الأطفال على الإنجازات المحققة والاستماع لآرائهم وملاحظاتهم من أجل توفير الظروف وتسهيل عمليات الاندماج في هذا المجال. وفي الإطار ذاته، صرح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الدستور المغربي أكد على حقوق الأطفال، والمغرب ملزم بأن تتطابق قوانينه الوطنية مع القوانين الدولية، مشيرا إلى أن المغرب حقق إنجازات كبيرة في مجالات التمدرس وغيرها، إلا أن حقوق الأطفال ما زالت تعرف تحديات من قبيل الهدر المدرسي والإعاقة. وأضاف اليزمي أن المجلس والهيأة المركزية لمحاربة الرشوة أعدا برنامجا خاصا تحت شعار «حقوقي مستقبلي»، بهدف منح الكلمة للأطفال من أجل الترافع عن حقوقهم، وكذا تجميع كل المبادرات الوطنية للدفاع عن هذه الحقوق والسعي إلى تعميم التمدرس والصحة والفنون.يوسف الساكت

http://www.devanture.net/news.php?id=102533

La presentation du livre La marche noire au salon Siel 2014

Dans le cadre des activités du conseil national des droits de l'homme au salon international de l'édition et du livre, un ouvrage intitulé la marche noire expulsion des marocains d'Algérie en 1975 a été présenté .

En savoir plus :
Front National

Source : Dailymotion
Origine de l'actualité : video
Actualité publiée à 14h24, le vendredi 21 février 2014

http://actualitepolitique.com/front-national/la-presentation-du-livre-la-marche-noire-au-salon-siel-2014-2780346.html